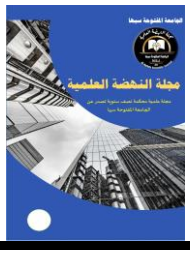
مجلة النهضة العلمية

Al-Nahda Scientific Journal

Journal homepage :https://ous.edu.ly/Journal/index.php/OUSJ



الدور الإقليميّ لإثيوبيا في القرن الأفريقيّ (1995 – 2010 م)

سالم أحمد مسعود هميله

جامعة وادي الشاطيء، ليبيا

للمراسلة: Sa.hamela@wau.edu.com

الملخص

تناولت الدراسة تقييمًا شاملًا ومنهجيًّا للدور الإقليميّ الإثيوبيّ في منطقة القرن الإفريقيّ في مرحلة ما بعد عام 1995م وهي المحطة التاريخية التي شهدت إقرار الدستور الفيدراليّ الجديد، وإعادة صياغة منطلقات السياسة الخارجية للدولة. واستعرضت الدراسة هذا الدور من خلال أربعة محاور أساسية تناولت مناقشة دراسة المحددات الجغرافية والديموغرافية والسياسية، وتحليل الأهداف الدبلوماسية التنموية والأمن الاستراتيجي، ورصد شبكة العلاقات المتأرجحة مع دول الجوار والقوى الدولية المؤثرة، كالولايات المتحدة والصين، وصولًا إلى تقديم قراءة تقييمية لنتائج مخرجات هذا النفوذ الإقليمي. توصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الإثيوبية ارتبطت ارتباطًا عضويا بمتطلّبات البقاء الداخليّ وحشد الشرعية للنظام الحاكم، وعلى الرغم من نجاح إثيوبيا في مأسسة نفوذها عبر الهيمنة على المنظمات الإقليمية، كالاتحاد الإفريقي والإيقاد، وتحقيق قفزات تنموية من خلال مشاريع الطاقة والربط البنيوي، إلّا أن طموحاتها الاستراتيجية ظلت مكبلة بـ (العقب الأخيل) المتمثل في معضلة الدولة الحبيسة والانكشاف اللوجستي الحرج، كما أثبت التحليل أن نظام الفيدرالية العرقية ولّد هشاشة بنيوية داخلية وحروبًا أهلية متكرّرة استنزفت قدرات الدولة العسكرية مما أدى إلى انكفائها في محطات حرجة، وتسبب سلوكها التدخُّليّ والأحادي في تشكيل محاور إقليمية مضادة لاحتوائها. خلصت الدراسة إلى أن الدور الإقليميّ الإثيوبيّ يظل دورًا متأزمًا يتراوح بين فرض الهيمنة المؤقتة والاضطرار لمواجهة التصدعات المحلية؛ وبناء عليه، فإن استدامة هذا الدور وتحوُّله إلى عنصر استقرار حقيقي في القرن الأفريقي يتوقفان شرطيًّا على قدرة الدولة على معالجة أزمات الهوية في الداخل، واستبدال النزعة الاستراتيجية الهجومية بنموذج تعاونيّ يحترم سيادة الدول المجاورة.

الكلمات المفتاحية: الدور، الإقليمي، إثيوبيا، القرن الأفريقيّ، السياسة الخارجية، الدستور الفيدرالي.

The Regional Role of Ethiopia in the Horn of Africa (1995–2010)

Salem Ahmed Masoud Humaila
Wadi Al-Shatii University, Libya

Corresponding Email: Sa.hamela@wau.edu.com

Abstract

This study provides a comprehensive and systematic evaluation of Ethiopia's regional role in the Horn of Africa during the post-1995 era—a pivotal historical milestone that witnessed the ratification of the new federal constitution and the subsequent reconfiguration of the state's foreign policy paradigms The study examines this role through four primary axes, ranging from the deconstruction of geographical, demographic, and political determinants to the analysis of developmental diplomacy and strategic security objectives Furthermore, it tracks the fluctuating network of relations with neighboring countries and influential global powers, such as the United

Received 20 July 2026 - Accepted 30 September 2026
DOI: 10.65588/fe658234
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

States and China, culminating in an evaluative critique of the dividends of this regional influence. The findings indicate that Ethiopian foreign policy has been organically linked to the imperatives of domestic survival and the mobilization of political legitimacy for the ruling regime Although Addis Ababa succeeded in institutionalizing its influence by dominating regional organizations such as the African Union (AU) and the Intergovernmental Authority on Development (IGAD), and achieved developmental leaps through energy projects and structural connectivity, its strategic ambitions remained shackled by an "Achilles' heel"—namely, the dilemma of being a landlocked state and its critical logistical vulnerability Moreover, the analysis demonstrates that the system of ethnic federalism generated internal structural fragility and recurrent civil wars that depleted the state's military capabilities, leading to its retrenchment at critical junctures Consequently, its interventionist and unilateral behavior catalyzed the formation of counter-regional coalitions aimed at its containment, The study concludes that Ethiopia's regional role remains crisis-ridden, fluctuating between the imposition of temporary hegemony and the compulsion to confront domestic fractures Accordingly, the sustainability of this role and its transformation into a genuine stabilizing factor in the Horn of Africa are conditionally dependent upon the state's capacity to resolve its internal identity crises and to replace its offensive strategic posture with a collaborative model that respects the sovereignty of neighboring states.

Keywords: Role, Regional, Ethiopia, The Horn of Africa, Foreign Policy, Federal Constitution.

أولا: المقدمة:

تحظى منطقة القرن الأفريقيّ بأهمية استراتيجية وجيوسياسية بالغة على المستويين الإقليمي والدولي؛ نظرا لإشرافها على ممرات مائية حيوية، وتحَكمها في روابط التجارة والأمن بين القارات، وتعدُّ هذه المنطقة من أكثر أقاليم العالم ديناميكية وشـــهرة بالصـــراعات والتفاعلات المعقدة التي تتداخل فيها العوامل الداخلية والإقليمية والدولية بشـكل مسـتمر ومكثف، وقد برزت القوى الإقليمية محركًا أسـاسـيًّا لتوجيه مسـارات الأحداث وصياغة التوازنات الأمنية والسياسية في الإقليم، حيث تسعى كل دولة إلى تعزيز نفوذها وحماية مصـالحها الحيوية، وتُعدُّ دراسـة هذه التفاعلات مدخلا أسـاسـيا لفهم طبيعة الاسـتقرار والنزاع في القارة الإفريقية وتأثيرها المباشـر على الأمن الجيوسـياسـي العالمي المعاصـر، وتقف إثيوبيا في قلب هذه التفاعلات لاعبًا محوريًّا ورئيسيًّا يمتلك الكثير من المقومات الجغرافية والديمغرافية والعسكرية التي تؤهلها للقيام بدور قيادي في محيطها؛ فمنذ منتصـف التسـعينيات وتحديدًا بعد إقرار الدسـتور الفيدرالي عام 1995م، شـهدت الدولة الإثيوبية تحولًا جذريًّا في توجُّهات سـياسـتها الخارجية وصـياغة عقيدتها الأمنية الإقليمية، وقد سـعت إثيوبيا أثناء الفترة الممتدة من 1995 حتى 2010م إلى تكريس حضـورها قوةً قائدةً وقادرةً على إدارة الأزمات، وتشـكيل التحالُفات في القرن الإفريقيّ، كما تأتي هذه الدراسـة لتركيز الاهتمام على الكيفية التي أدارت بها إثيوبيا علاقاتها وتدخلاتها وذلك بهدف فهم أبعاد هذا الدور الإقليميّ وملامحه المتعددة.

فقد تميزت هذه الحقبة (1995م– 2010م) بكون إثيوبيا مركز ثقل سـياسـيّ وأمنيّ وعسـكري لا يمكن تجاوزه عند مناقشة قضايا المنطقة، حيث يبدو هذا الدور واضحًا من خلال انخراطها المباشر في قضايا الجوار سـواء عبر الوسـاطات الدبلوماسـية أو التدخلات العسـكرية المباشـرة، كما حدث في الأزمة الصـومالية، وقد اسـتندت إثيوبيا في تحركاتها إلى تبنّي اسـتراتيجية تجمع بين تأمين حدودها الوطنية ومحاربة ما تسميه المهددات الأمنية العابرة للحدود، وبين تقديم نفسـها شـريكًا اسـتراتيجيًّا للقوى الدولية، ونجحت إثيوبيا في صياغة معادلة أمنية جديدة تضمن لها الهيمنة الإقليمية وتأمين مصالحها الحيوية في بيئة إقليمية مضطربة للغاية.

وقد وظَّفت إثيوبيا المنظمات الإقليمية وعلى رأسـها الهيئة الحكومية للتنمية إيقاد أداةً دبلوماسـيةً شـرعيةً

لتمرير سياساتها وفرض رؤيتها لحل النزاعات في السودان والصومال، وقد ساعدها هذا التوظيف الذكي في إضـــفاء الطابع الجماعي الإقليمي على تحركاتها مما قلل من حدة الانتقادات الموجهة لطموحاتها القيادية في المنطقة، وعلى الرغم من دخولها في مواجهات صـــفرية صـــعبة، مثل: حربها مع إريتريا (1998 – 2000م) إلا أنها تمكَّنت من الحفاظ على مركز الصدارة بالاستفادة مستثمرةً التحولات الدولية بعد أحداث ســـبتمبر 2001م، ومن هنا تحوَّل الدور الإثيوبيّ من مجرد مدافع عن كيانه الداخلي إلى صانع رئيسي للترتيبات الأمنية والسياسية في عموم القرن الأفريقي، ويعود سبب اختيار موضوع الورقة إلى الرغبة في فهم آليات صـعود القوى الإقليمية في أفريقيا وتأثير السـياسـات الوطنية على الاسـتقرار الجماعي، كما أن التطورات الراهنة في منطقة القرن الأفريقي لا يمكن فصـــلها بحال من الأحوال عن الجذور التاريخية والســـياســـية التي تشـــكلت في الفترة (1995 – 2010م)، ويأتي هذا الاختيار مدفوعا بضـرورة البحث في كواليس التحالف الإثيوبي الدبلوماسـي والعسكري، وكيفية توظيف المساعدات الدولية والأزمات الإقليمية لتعزيز الشـرعية السـياسـية للنظام الحاكم آنذاك؛ لذا فإن الحاجة الأكاديمية الماسـة لاسـتكشـاف طبيعة التفاعلات الإثيوبية مع دول الجوار مثل الصـومال وإريتريا والسـودان شـكلت حافزا جوهريا لتقديم دراسة موضوعية ومتكاملة تحلل هذه الظاهرة.

ثانيا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توجيه الضـوء على فترة زمنية بالغة الحساسـية (1995م–2010م) حيث شـهدت تحول إثيوبيا من دولة منشغلة بأزماتها الداخلية إلى قوة إقليمية مركزية تصوغ التفاعلات الأمنية والسياسية في القرن الأفريقي، مما يتيح فهماً أعمق لطبيعة التقاطع بين المتغيرات الداخلية والتهديدات الخارجية في البيئات غير المستقرة. كما تستمد الدراسـة قيمتها العلمية من وتقديم رؤية تحليلية للتحولات الجيوسـياسـية التي شـهدها الإقليم خلال هذه المرحلة وتوضـيح أهمية العلاقات الدولية بنماذج تطبيقية تفلسـف ظاهرة الهيمنة الإقليمية واسـتخدام الأدوات العسـكرية والدبلوماسـية حيث تشـكل هذه الفترة مرجعاً معرفياً أسـاسـياً يربط جذور التحركات السـياسـية والأمنية الحالية في المنطقة بمخرجات وتفاعلات ذلك العقد والنصـف المفصلي.

ثالثا: إشكالية البحث:

اتَّسمت منطقة القرن الأفريقي ببيئة أمنية معقدة ومضطربة حيث تتقاطع الصراعات الداخلية مع التهديدات العابرة للحدود مما يدفع دول الإقليم لتبنّي سـياسـات خارجية دفاعية وهجومية، تهدف لحماية مصـالحها القومية، وأصـبحت القوى الفاعلة في ظل ضـعف مؤسسـات الدولة وتنامي الحروب الأهلية تسـعى لتعزيز نفوذها استراتيجيًّا للبقاء وضمان مكانة متميزة إقليمياً، وقد استطاعت إثيوبيا في الفترة (1995 – 2010م) تعزيز دورها الإقليمي عبر اسـتراتيجية براغماتية زاوجت بين الدبلوماسـية المرنة والقوة العسـكرية، مسـتغلة موقعها كمركز للاتحاد الإفريقي لتوجيه المبادرات الإقليمية فرغم التحديات الجســـيمة، كالتوترات العرقية والعداء مع إريتريا والقيود الاقتصـــادية، نجحت إثيوبيا في احتواء هذه الأزمات عبر بناء تحالفات دولية

مع قوى، مثل: الصين، وتوظيف ملف "مكافحة الإرهاب" لضمان الدعم الغربي، وقد مكنتها هذه المرونة من تجاوز معضلة كونها دولة حبيسة، وتحديث آلتها العسكرية، وتحويل التحديات البنيوية إلى فرص لترسيخ هيمنتها وتأمين مصالحها الحيوية رغم الضغوط.

وتبرز مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي: كيف استطاعت إثيوبيا تعزيز دورها الإقليمي في القرن الأفريقيّ أثناء الفترة 1995 – 2010م؟

رابعا: أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1.التعرُّف على محددات الدور الإقليمي الإثيوبي في القرن الأفريقي.

2.التعرُّف على السياسة الخارجية الإثيوبية بعد 1995م.

3.تحديد أهم تجليات الدور الإقليمي الإثيوبي في القرن الأفريقي.

4.التعرُّف على أساليب تقييم الدور الإقليمي الإثيوبي.

خامسا: فرضية البحث:

كلما نجحت إثيوبيا في توظيف قدراتها العسكرية وتحالفاتها الدولية وضغوطها الدبلوماسية عبر المنظمات الإقليمية كلما تمكنت من تعزيز دورها القيادي وفرض هيمنتها الجيوسياسية في القرن الأفريقي على الرغم من القيود والتحديات الاقتصادية والداخلية التي تواجهها.

سادسا: منهج البحث:

ستتبعُ هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي وذلك من أجل تتبع الدور الإثيوبي وتطوُّره، والسياسة الخارجية أثناء الفترة الزمنية المحددة (1995 – 2010م)، وأنماط النزاعات الإقليمية كالحرب الإريترية وأزمة الصومال وتحليل آثارها على المدى المتوسط والبعيد.

سابعا : حدود البحث:

أ) الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الممتدة من عام 1995 حتى عام 2010م.

ب) الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للدراسة في إقليم القرن الأفريقي مع التركيز على إثيوبيا كدولة مركزية، ودول الجوار الإقليمي المباشر.

دوافع اختيار الفترة الزمنية : لقد تم اختيار الفترة الزمانية للدراسة من (1995 حتى 2010م) للدوافع التالية:

- إقرار الدستور الإثيوبي عام 1995 وانطلاق سياسية خارجية جديدة.
- تفجر الحرب الإثيوبية الإريترية وتداعياتها الكبرى على أمن القرن الأفريقي.
- التدخل العسكري الإثيوبي بالصومال لترسيخ النفوذ واستيعاب التهديدات الأمنية المباشرة.
- الوصول لعام 2010 لدورة استراتيجية وسياسية متكاملة.

ثامناً :الدراسات السابقة:

دراسة (أحمد، 2018) بعنوان: الدور الإقليمي لإثيوبيا، هدفت الدراسة إلى تحليل سياسة إثيوبيا الخارجية في القرن الإفريقي وتأثيرها الأمني، وبينت الدراسة أن التحولات الجيوسياسية والعسكرية للمؤسسة الإثيوبية أسهمت بشكل مباشر في إعادة رسم خريطة التحالفات الإقليمية وإدارة النزاعات الحدودية خلال تلك الفترة الزمنية.

دراسة (محمود، 2020) بعنوان: الهيمنة الإقليمية في القرن الإفريقي، هدفت الدراسة إلى استقصاء المرتكزات الاستراتيجية للتدخلات الإثيوبية بالمنطقة، وبينت أن تفاعل المتغيرات الداخلية مع التهديدات الخارجية وجه السياسة الخارجية نحو فرض نفوذ سياسي ودبلوماسي واسع النطاق على دول الجوار المضطربة.

دراسة (العتيبي، 2022) بعنوان: السياسة الخارجية الإثيوبية والدور الإقليمي ،هدفت الدراسة إلى تقييم نجاح الأدوات العسكرية والدبلوماسية في تحقيق الاستقرار، وبينت أن الاعتماد على الآليات الصلبة والناعمة معاً كان له انعكاسات متباينة على الأمن الإقليمي واستقرار الدول المجاورة في العقد الأول من الألفية.

دراسة (حسن، 2024) بعنوان: الصراع الإقليمي ودور إثيوبيا في القرن الإفريقي، هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية لاستشراف التوجهات السياسية والأمنية الإثيوبية، حيث بينت الدراسة أن مخرجات السياسة الخارجية الإثيوبية خلال مرحلة الدراسة صنعت ديناميكيات جديدة تحكم التفاعلات الحالية والمستقبلية في محيطها الجغرافي.

المحور الأول: محددات الدور الإقليمي الإثيوبيّ:

لقد أوضح (نشوان، 2025م، ص31) أن الجزء الأكبر من إثيوبيا يقع على القرن الأفريقي والذي هو الجزء الشرقي من اليابسة الإفريقية على الحدود مع إثيوبيا هي السودان وجنوب السودان إلى الغرب وجيبوتي وإريتريا من الشمال والصومال من الشرق، وكينيا من الجنوب داخل إثيوبيا عبارة عن مجمع المرتفعات واسعة من الجبال والهضاب تشريحا مقسوما وادي الصدع العظيم، الذي يمتد عادة إلى شمال شرق جنوب غرب وتحيط بها الأراضي المنخفضة، والسهول، أو شبه صحراوية التنوع الكبير في التضاريس يحدد اختلافات واسعة في المناخ والتربة والغطاء النباتي الطبيعي، وأنماط الاستيطان.

إثيوبيا هي بلد متنوع من الناحية البيئية، بدءًا من الصحارى على طول الحدود الشرقية إلى الغابات الاستوائية في الجنوب إلى الجبال الإفريقية الواسعة في الأجزاء الشمالية والجنوبية الغربية بحيرة تانا في الشمال وهي منبع النيل الأزرق كما أن بها عددًا كبيرًا من الأنواع المتوطنة، وخاصة أبو قلادة البابون، وعل واليا والذئب الأيوبي (أو الثعلب سايمن) وبالنظر إلى مجموعة واسعة من علو البلاد مجموعة متنوعة من مناطق متميزة بيئيًا، قد ساعد هذا على تشجيع تطور الأنواع المستوطنة في عزلة بيئية. (نشوان، 2025م، ص31)

وقد أوضح علي (2024م: 60) أن منطقة القرن الأفريقي تشهد تحولات جيوسياسية متسارعة، تؤدي فيها إثيوبيا دورًا محوريًّا يثير الكثير من الجدل والنقاش المستمر بين الباحثين والمحللين السياسيين، وتستند الدولة الإثيوبية في صياغة نفوذها الإقليمي إلى مجموعة معقدة من المحددات الداخلية والخارجية التي تتداخل لتشكل رؤيتها الاستراتيجية ومكانتها في المحيط الإقليمي المضطرب، إن فهم هذا الدور يتطلب تفكيكا عميقا للروابط التاريخية والجغرافية والاجتماعية التي تميز الهضبة الإثيوبية التي منحتها عبر العصور وضعا متميزًا، ولكنها فرضت عليها في الوقت ذاته تحديات جسيمة هددت كيانها الوطني في حِقب تاريخية مختلفة ومفصلية ومن هنا، تبدو الحاجة الملحة لدراسة المحددات الأساسية التي ترتكز عليها الدولة الإثيوبية في محاولاتها المستمرة لفرض هيمنتها وصياغة معادلات الأمن الإقليمي وفق مصالحها العليا(علي، 2024م)

وأوضح نشوان (2025م: 60) إن تنوُّع المحددات يبين ما هو ثابت ومستقر، مثل: الطبيعة الجغرافية والتضاريسية المعقدة، وبين ما هو متغير وديناميكي كالمؤشرات الاقتصادية والتركيبة الديموغرافية والقدرات العسكرية المتطورة، لقد فرضت التحولات السياسية التي شهدتها البلاد وخاصة بعد تبني الدستور الفيدرالي لعام 1995م واقعًا جديدًا أعاد تعريف الهوية الوطنية والسياسة الخارجية على حد سواء، وبشكل جذري، جعل هذا التحول الهيكلي من الداخل الإثيوبي ساحة للتجاذبات السياسية والعرقية التي تنعكس بشكل مباشر وتلقائي على سلوكها الخارجي وتوجهاتها الإقليمية في بيئة إقليمية شديدة التنافس والتعقيد، وبالتالي، فإن دراسة هذه المحددات توفر المفتاح الأساسي لفهم التناقضات الظاهرة في الدور الإثيوبي، الذي يراوح دائما بين الرغبة في القيادة الإقليمية والاضطرار لمواجهة الهشاشة الداخلية الملازمة لبنيتها التعددية(نشوان، 2025م، ص33).

أولا: الموقع الجغرافي وأهميته الاستراتيجية وأزمة فقدان المنافذ البحرية:

(1)الموقع الاستراتيجي لإثيوبيا في القرن الإفريقي وطبيعة حدودها الممتدة: تحتل إثيوبيا موقعًا حيويًّا ومميزًا في قلب منطقة القرن الأفريقي مما يجعلها نقطة الارتكاز الجيوسياسي لشرق القارة الإفريقية بأكملها، منحها هذا الموقع إشرافًا قريبًا على خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب، وجعلها حلقة الوصل بين وسط إفريقيا وشرقها ومناطق البحيرات العظمى وتحيط بإثيوبيا حدود برية ممتدة وشديدة التداخل مع دول الجوار غير المستقرة سياسيا وأمنيا، مثل: الصومال وجنوب السودان والسودان وإريتريا، هذه الجغرافيا المفتوحة جعلت الأمن القومي الإثيوبي يرتبطُ ارتباطا وثيقا وعضويًّا بالاستقرار العام في محيطها الإقليمي المباشر والمضطرب دائما(عبد الواحد، 2022م، ص22).

وتتميز التضاريس الإثيوبية بوجود الهضبة الوسطى المرتفعة التي شكلت عبر التاريخ حصنًا طبيعيًّا منيعًا ضد الغزوات الخارجية، وحافظت على استقلال البلاد السياسي إلا أن هذه الميزة الدفاعية تحوَّلت في العصر الحديث إلى عائق طبيعي يحد من سهولة التواصل الداخلي والاندماج الاقتصادي بين أقاليمها المختلفة بالإضافة إلى ذلك، فإن المرتفعات الإثيوبية تمثل المنبع الأساسي لأكثر من 85% من مياه نهر

النيل مما يمنحها ورقة ضغط سياسية واستراتيجية بالغة الأهمية والخطورة في مواجهة دول المصب هذه المكانة المائية الفريدة جعلت من الجغرافيا الإثيوبية محورا للصراعات والتوافقات الإقليمية وصاغت رؤيتها لذاتها قوةً هيدرو– سياسية مهيمنة في حوض النيل الشرقي. (عبد الواحد، 2022م، ص23)

وعلى الرغم من المزايا التي يوفرها الموقع فإن الطبيعة الحدودية لإثيوبيا تفرض عليها أعباء أمنية واستراتيجية جسيمة تستنزف مواردها وطاقاتها بشكل مستمر فالحدود الطويلة غير المُؤمَّنة بشكل دقيق تسهم في تدفق اللاجئين وانتشار الأسلحة الصغيرة، وتسلل الجماعات المسلحة العابرة للحدود من الدول المجاورة وتحاول إثيوبيا باستمرار استغلال عمقها الجغرافي لفرض معادلات أمنية استباقية خارج حدودها لحماية أمنها الداخلي من التهديدات القادمة من الجوار، يظل الموقع الجغرافي الإثيوبي وهكذا، سلاحا ذو حدين، يمنحها مقومات القيادة الإقليمية من جهة ويحاصـــرها بأزمات وتحديات أمنية معقدة ومتفجرة من جهة أخرى (شعبان، 2023م ، ص63)

(2) تحوُّل إثيوبيا إلى دولة حبيسة وتداعياته الجيوسياسية والاقتصادية: شكَّل استقلال إريتريا رسميا في عام 1993م صـــدمة جيوســياســية كبرى للدولة الإثيوبية حيث تســبب في حرمانها من كامل شــريطها الساحلي على البحر الأحمر، حوَّل هذا التحول التاريخي المفاجئ إثيوبيا إلى أكبر دولة حبيسة في العالم من حيث عدد السـكان ومحصـورة بالكامل بين أراضـي دول أخرى، وقد ترتب على هذا الوضـع الجديد تداعيات استراتيجية واقتصادية بالغة الخطورة حيث أصبحت تجارتها الخارجية وأمنها القومي رهنا بمواقف الدول المجاورة وموانئها، وشعرت النخبة الحاكمة في إثيوبيا بالاختناق الجغرافي الذي يهدِّدُ طموحاتها في التحوُّل إلى قوة إقليمية كبرى ومؤثرة.

وقد أدى فقدان المنافذ البحرية إلى زيادة هائلة في تكاليف الشـحن والعبور مما أثر سـلبًا على تنافسـية الصادرات الإثيوبية في الأسواق العالمية، وأصبحت إثيوبيا تعتمد على ميناء جيبوتي بنسبة تتجاوز 95% لتأمين وارداتها وصـادراتها الحيوية مما شكَّل عبئًا ماليًّا سنويًّا ضـخمًا يقدر بمليارات الدولارات، جعل هذا الاعتمادُ شبه الكلي الاقتصـادَ الإثيوبي هشًّـا وعرضـة لأي اضـطرابات سياسـية أو أمنية قد تحدث داخل جيبوتي أو على طول الممر البري الواصـــل بين البلدين، وباتت معالجة هذا الخلل البنيوي في الجغرافيا الاقتصـادية الإثيوبية همًّا شـاغلا وهدفا رئيسـا لصـناع القرار والسـياسـة الاسـتراتيجية في الدولة(دردق، 2018م، ص 58)

(3) الاســتراتيجيات الإثيوبية للتغلُّب على الحصـــار الجغرافي والبحث عن منافذ بحرية: تبنت الحكومات الإثيوبية المتعاقبة منذ عام 1995م استراتيجيات متعددة الأبعاد لكسر الحصار الجغرافي المفروض عليها وتخفيف حدة الاعتماد المطلق على جيبوتي وتمثلت أولى هذه الاســتراتيجيات في الاســتثمار الضـــخم لتطوير البنية التحتية الإقليمية لربط إثيوبيا بشــبكات نقل حديثة مع دول الجوار فتمَّ إنشــاء خط السـكك الحديدية الكهربائي الحديث الذي يربط إثيوبيا بميناء جيبوتي لزيادة كفاءة نقل البضـــائع وتقليل التكلفة والزمن، وترافق ذلك مع محاولات جادة ومســـتمرة لتطوير ممرات برية وبحرية بديلة بتفعيل التعاون

الاقتصادي واللوجستي مع السودان وكينيا وأرض الصومال(شعبان، 2023م، ص103).

توجهت إثيوبيا لتنويع منافذها عبر بورتسودان ولامو والسعي للحصول على حصص بموانئ إقليمية كبربرة، بالتوازي مع إعادة تأسيس قواتها البحرية وإبرام اتفاقيات للوصول المباشر للشواطئ مما أثار توترات إقليمية وأبرز سعيها لكسر حصارها الجغرافي وتأمين منفذ بحري دائم (شعبان، 2023م، ص64)

ثانيا: المقومات السكانية والاقتصادية ركائز للنفوذ:

(1)الثقل الديموغرافي لإثيوبيا عنصرَ قوة وضغط إقليمي: يُعد المجتمع الإثيوبي الفتي الذي يتجاوز 120 مليون نسمة ثاني أكبر تجمع سكاني بالقارة، ليوفر طاقة إنتاجية وخزاناً بشرياً لرفد الجيش وفرض النفوذ وسوقاً استهلاكياً كبيراً (الحروي، 2009م، ص23). وفي المقابل، يحمل هذا الثقل تحديات بسبب التعددية العرقية والتنافس المحموم على الموارد مما يشكل ضغطاً على الحكومة المركزية (محمد، 2012م، ص385)

(2)الموارد الاقتصادية ومعدلات النمو قاطرةٌ للهيمنة الإقليمية: قادت الدولة نموذجاً تنموياً موجهاً عبر الاستثمار المكثف بالبنية التحتية مما جعل الاقتصاد الإثيوبي من أسرع الاقتصادات نمواً وجذب الاستثمارات الصينية لتقديم نفسها قاطرة للتنمية الإقليمية (الحروي، 2009م، ص24)

(3)المشاريع الاستراتيجية الكبرى وسد النهضة أداةٌ للنفوذ والضغط المائي: يمثل سد النهضة أضخم مشروع كهرومائي ورمزا للسيادة الوطنية لنقل البلاد لمركز لتصدير الكهرباء وتجاوز الانقسامات (محمد، 2012م، ص369). ويحول السد إثيوبيا لمزود للطاقة لجوارها لربط تنميتها بإمداداتها، رغم إثارته أزمة حادة مع دولتي المصب وفرض سياسة الأمر الواقع الهيدروبوليتيكية (دردق، 2018م، ص128)

ثالثا: القدرات العسكرية والسياسية والتحول الفيدرالي بعد 1995م:

(1)تطوُّر المؤسسة العسكرية الإثيوبية وعقيدتها القتالية ودورها الإقليمي: تمتلك إثيوبيا واحداً من أقوى جيوش القارة بخبرات ميدانية وعقيدة تركز على الدفاع ومواجهة التهديدات الاستباقية بدعم دولي (شعبان، 2023م، ص108). وأدت المؤسسة دوراً رئيسياً بتنفيذ السياسة الخارجية والمشاركة ببعثات حفظ السلام، رغم تعرضها لتصدعات عرقية داخلية خلال حرب تيغراي، ظلت القوة العسكرية الأداة الأكثر حسماً لفرض النفوذ (شعبان، 2023م، ص109)

(2)بنية النظام السياسي والتحوُّل إلى الفيدرالية العرقية بموجب دستور 1995م: أسس دستور 1995م نظام الفيدرالية العرقية بتقسيم البلاد لأقاليم إدارية ومنح حق تقرير المصير، بهدف إنهاء هيمنة قومية واحدة والاعتراف بالتعددية (عبد الواحد، 2022م، ص170). وأدى لإعادة توزيع السلطة وهيمنة تحالف جبهة تيغراي، لتقديم نموذج سياسي فريد يعالج معضلة التعددية (عبد الواحد، 2022م، ص171)

(3)انعكاسات التوازنات والاضطرابات السياسية الداخلية على السلوك الإقليمي لإثيوبيا: ترتبط السياسة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بالاضطرابات الداخلية، حيث تلجأ النخبة لتصدير الأزمات نحو الخارج وسلوك هجومي لتغطية الإخفاقات (عبد الواحد، 2022م، ص172). وأثرت صراعات التيغراي والأورومو والأمهرا

على توجيهات السياسة ونسج تحالفات تكتيكية مع إريتريا مما أربك حسابات المنطقة (شعبان، 2023م، ص109)

المحور الثاني: السياسة الخارجية الإثيوبية بعد 1995 :

شهدت السياسة الخارجية الإثيوبية بعد عام 1995م مراجعة جذرية وشاملة حيث أعيدت صياغة أولوياتها ومنطلقاتها لتتماشى مع الفلسفة السياسية للنظام الفيدرالي الجديد وتحديات البقاء الداخلي، ولم تعد الدبلوماسية الإثيوبية تتحرك وفق المنطلقات الأيديولوجية أو العسكرية التوسعية التي ميزت العهود السابقة بل باتت مدفوعة برؤية براغماتية تركز على التنمية الاقتصادية والاستقرار الأمني، وجاء هذا التحوُّل الكبير مدفوعا بوعي النخبة الحاكمة بأن الضعف الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية يمثلان التهديد الحقيقي والوجودي لأمن إثيوبيا واستمرار كيانها الوطني الموحد، وتم– من هنا– وضع أسس دبلوماسية تنموية طموحة تسعى لتسخير العلاقات الخارجية بكافة مستوياتها لخدمة مشروعات التحديث الاقتصادي الداخلي وجلب الاستثمارات الأجنبية الحيوية(دردق، 2018م، ص130).

أولا: أهداف السياسة الخارجية بعد دستور 1995م:

((1)الفلسفة الدبلوماسية التنموية وربط السياسة الخارجية بالداخل: قامت السياسة الخارجية الإثيوبية بعد عام 1995م على مفهوم الدبلوماسية التنموية، التي وضعت الاقتصاد في صلب (مركز) التحركات الدبلوماسية للدولة، واعتبرت عقيدة الأمن القومي الجديدة أن العدو الأول والمهدد الحقيقي لاستقرار إثيوبيا هو الفقر والتردي الاقتصادي وليس التهديدات العسكرية الخارجية التقليدية، فتحولت– بناء على هذه الفلسفة– السفارات والبعثات الدبلوماسية الإثيوبية في الخارج إلى مراكز ترويج اقتصادي وتجاري تهدف لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وفتح أسواق جديدة للصادرات، وصار النجاح الدبلوماسي الإثيوبي يقاس بمدى قدرته على تأمين المساعدات والقروض الميسرة، وجلب الشركات الاستثمارية العملاقة لبلاده(عبدالله، 2020م، ص203).

وتطلبت هذه الرؤية تبنِّي مواقف سياسية مرنة، وتجنُّب الدخول في صراعات أيديولوجية قد تؤدي إلى عزل البلاد اقتصاديا أو حرمانها من تدفقات الأموال، وعملت إثيوبيا على تقديم نفسها بيئةً استثمارية آمنة ومستقرة في منطقة مضطربة، مستغلة رغبة القوى الدولية في إيجاد شريك اقتصادي موثوق، وأسهمت هذه الدبلوماسية التنموية في تمويل مشاريع البنية التحتية العملاقة مثل السدود والطرق والسكك الحديدية، التي اعتبرتها الدولة قاطرة العبور نحو المستقبل، ونجحت إثيوبيا في تحويل سياستها الخارجية من عبء مالي يستنزف موارد الدولة إلى أداة إنتاجية حيوية تدعم النمو الداخلي بشكل مباشر، كما أن الربط العضوي بين السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية جعل الدبلوماسية الإثيوبية شديدة الحساسية والتعرض للتقلبات السياسية والأمنية الداخلية والخارجية؛ فالأزمات السياسية المحلية والصراعات العرقية التي اندلعت لاحقا أثرت سلبا على سمعة البلاد الائتمانية وأدت إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هذا النهج فرض على إثيوبيا تقديم تنازلات تكتيكية أو الدخول في تحالفات حرجة

لتأمين استمرار الدعم المالي الحيوي لاقتصادها، وتظهر هذه الديناميكية أن الدبلوماسية التنموية، على الرغم من نجاحاتها الكبيرة، تظل رهينة بمدى قدرة الدولة على الحفاظ على استقرارها الداخلي وتوازن علاقاتها الدولية (الحروي، 2009م، ص31).

(2) حماية الأمن القومي ومواجهة التهديدات الأمنية الاستباقية: وقد حددت وثيقة السياسة الخارجية لعام 2002م حماية الأمن القومي وصيانة وحدة الأراضي الفيدرالية هدفًا أسمى لا يمكن التنازل عنه أو التهاون فيه، واعتمدت إثيوبيا في سبيل تحقيق ذلك على استراتيجية الدفاع الاستباقي، التي تتيح لها التدخل العسكري أو السياسي خارج حدودها لإحباط التهديدات قبل وصولها للداخل، ورأت إثيوبيا أن استقرارها الداخلي مهدد بشكل دائم بالاضطرابات المستمرة في دول الجوار مما يتطلب وجودا إثيوبيا فاعلا ومؤثرا في هذه الساحات، وتحوَّل مفهوم الأمن الاستباقي إلى مبرر قانوني وسياسي لتدخلاتها العسكرية المتكررة في المنطقة وخاصة في الساحة الصومالية المضطربة(الكريم، 2020م، ص44).

واستهدفت الدبلوماسية الأمنية الإثيوبية بشكل خاص محاصرة الحركات المسلحة المعارضة وتفكيكها التي تجد في دول الجوار ملاذا آمنا ومنطلقا لعملياتها، حيث عملت إثيوبيا بالضغط على الحكومات المجاورة لمنع تقديم أي دعم مالي أو لوجستي لجبهات المعارضة الإثيوبية، مثل: جبهة تحرير أوروموه، كما وظفت إثيوبيا قدراتها الاستخباراتية والعسكرية لإنشاء مناطق عازلة غير رسمية داخل أراضي الدول الضعيفة لحماية حدودها الممتدة من التسلل، وسمح هذا النهج الأمني المتشدد للحكومة المركزية بالحفاظ على تماسك الدولة الفيدرالية وتحييد الكثير من المهددات الخارجية التي كانت تستهدف استقرارها السياسي(شعبان، 2023م، ص115).

(3) التطبيق أو (التنفيذ) الميداني لوثيقة السياسة الخارجية والأمن القومي لعام 2002م: إن وثيقة السياسة الخارجية واستراتيجية الأمن القومي الصادرة عام 2002م مثلت المرشد النظري والدليل العملي الأكثر تفصيلا للدبلوماسية الإثيوبية في العصر الحديث وصيغت هذه الوثيقة التاريخية في أعقاب الحرب الدامية مع إريتريا والانقسام الحاد الذي شهدته قيادة الحزب الحاكم حول طريقة إدارة الصراع، وجاءت الوثيقة لتقر بوضوح أن التهديد الوجودي الأكبر لإثيوبيا ينبع من داخلها، متمثلا في التخلف الاقتصادي والعوز المالي وعجز التنمية، وضعت الوثيقة– بناء عليه– إطارا صارما يوجب إخضاع كافة التفاعلات الخارجية لخدمة البناء الاقتصادي وحفظ التوازن الاجتماعي الداخلي(الكريم، 2020م، ص55).

وتضمنت التطبيقات الميدانية لهذه الوثيقة تحوُّلًا بارزا في كيفية إدارة الصراعات التاريخية مع دول الجوار والتعامل مع الملفات الاستراتيجية الحساسة، فقد دعت الوثيقة إلى تجنب الدخول في حروب استنزاف طويلة ومكلفة والتركيز أدوات القوة الناعمة والربط الاقتصادي المشترك بدلا من ذلك، وتجلَّى ذلك في السعي الإثيوبي الحثيث لإنشاء مشاريع إقليمية مشتركة في مجالات الطاقة والنقل البري لربط مصالح الجوار بالمصلحة الإثيوبية، كما شرعت إثيوبيا في استخدام نفوذها الدبلوماسي المتنامي داخل المنظمات الإقليمية، كالمنظمة الحكومية للتنمية (إيقاد) لتمرير رؤيتها وقراراتها السياسية والأمنية في المنطقة

(الشرقاوي، 2019م، ص196).

ثانيا: العلاقات الاستراتيجية والسياسية مع دول الجوار:

(1)العلاقات الإثيوبية– الجيبوتية: شراكة استراتيجية مبنية على المصالح الاقتصادية والموانئ: تطورت العلاقات لتصبح إحدى أنجح الشراكات الاستراتيجية بالمنطقة بعد فقدان إثيوبيا لمنافذها الإريترية، لتصبح جيبوتي المنفذ البحري الوحيد لصادراتها ووارداتها، وتتحول الرسوم لمصدر رئيسي لاقتصاد جيبوتي (محمد، 2012م، ص391). وتعهدت هذه الشراكة عبر مشاريع البنية التحتية كالسكة الحديدية الكهربائية وممرات النقل مما جعل أمن جيبوتي مصلحة أمنية عليا لإثيوبيا وتنسيقاً أمنياً ودبلوماسياً مشتركاً (الشرقاوي، 2019م، ص197)

(2)العلاقات الإثيوبية– السودانية: تقلبات مستمرة بين التحالف الاستراتيجي والنزاعات الحدودية ومياه النيل: اتسمت العلاقات بالتقلبات الحادة بين التحالف والعداء، فبعد توتر تسعينيات القرن الماضي تحولت لتحالف استراتيجي عقب الحرب الإريترية لتأمين الجبهة الغربية وميناء بورتسودان (شعبان، 2023م، ص120). ودخلت مرحلة تعقيد مع بناء سد النهضة وتذبذب مواقف الخرطوم، مترافقة مع اشتباكات دموية بمنطقة الفشقة الحدودية بعد 2020م وتدفق اللاجئين بسبب أزمة تيغراي مما جعل العلاقة عرضة للانتكاسات (الحروي، 2009م، ص30)

(3)العلاقات مع الصومال وكينيا: السعي لاحتواء الأزمات الصومالية والشراكة الأمنية المتينة مع كينيا: شكّلت الساحة الصومالية التحدي الأمني الأكبر لإثيوبيا، وتبنت نهجاً لمنع قيام حكومة قوية مقديشو عبر دعم فصائل ضد أخرى مما أثار ريبة الشارع الصومالي رغم المشاركة ببعثة الاتحاد الأفريقي (زاهر، 2019م). وفي المقابل، امتازت العلاقات مع كينيا بالاستقرار والشراكة الأمنية لمواجهة حركة الشباب، وتوقيع اتفاقيات دفاع مشترك وتطوير ممر لامو التنموي (عبد الواحد، 2022م، ص180). وتوازن إثيوبيا بين احتواء تهديدات الصومال وتعزيز التحالفات مع كينيا كركيزة لدعم طموحاتها الإقليمية (شعبان، 2023م، ص130)

ثالثا: العلاقة مع القوى الدولية المؤثرة في المنطقة:

(1)الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب والأمن: مثلت العلاقات مع واشنطن الركيزة الدولية الحيوية لإثيوبيا بعد عام 1995م، وتأسست على تطابق المصالح بمكافحة الإرهاب لتنصبها حليفاً رئيسياً ووكيلًا عسكرياً بالقرن الأفريقي مقابل دعم مالي وعسكري هائل (دردق، 2018م، ص155). ووفر التحالف غطاءً سياسياً ودبلوماسياً حمى إثيوبيا من الانتقادات الحقوقية، وسمح بتدخلها العسكري بالصومال عام 2006م لتصبح القوة المهيمنة (دردق، 2018م، ص155). وشهدت الشراكة مؤخراً توتراً وحاداً وعقوبات بسبب أزمة تيغراي والانتهاكات مما أظهر حدود المراهنة على الدعم الغربي ودفعها للبحث عن بدائل (دردق، 2018م، ص156)

(2)التغلغل الاقتصادي الصيني في إثيوبيا والاستثمارات في البنية التحتية: شكل الصعود الصيني فرصة استراتيجية لتعزيز قدرات إثيوبيا التنموية كنموذج رابح رابح وبدون شروط سياسية مسبقة (كنباش، 2018م، ص31). وتدفقت القروض والمساعدات لبناء المستشفيات والطرق والسكك الحديدية الموصلة لميناء جيبوتي مما حول البلاد لمركز إقليمي لصناعة النسيج (شعبان، 2023م، ص131). بيد أن هذا التغلغل فرض أعباء تتمثل بمعضلة تراكم الديون السيادية والضغط على ميزان المدفوعات والمخاوف من السيطرة على الأصول السيادية، رغم بقائها ركيزة لا يمكن الاستغناء عنها (الحروي، 2013م، ص36)

(3)العلاقات الإثيوبية مع القوى الإقليمية والدولية الأخرى (روسيا، الاتحاد الأوروبي ودول الخليج): تنتهج إثيوبيا سياسة متوازنة لتنويع علاقاتها؛ فحافظت على علاقات تاريخية مع روسيا التي وفرت صمام أمان دبلوماسي في مجلس الأمن وصفقات تسليح ضد الضغوط الغربية (دردق، 2018م، ص36). ويعد الاتحاد الأوروبي المانح الأكبر للمساعدات وشريكاً حاسماً بضبط الهجرة، رغم التوترات المؤقتة بسبب الحريات (دردق، 2018م، ص36). ودخلت دول الخليج كلاعبين بارزين باستثمارات ضخمة وودائع لدعم البنك المركزي، ولعبت دور الوسيط في إبرام اتفاق السلام مع إريتريا عام 2018م (شعبان، 2023م، ص132)

المحور الثالث: تجليات الدور الإقليمي الإثيوبي في القرن الأفريقي :

تُرجمت محددات القوة الإثيوبية بعد عام 1995م إلى تحركات جيو–استراتيجية صاغت واقع القرن الأفريقي؛ فتحولت إثيوبيا من دولة تبحث عن الاستقرار الداخلي إلى مقر لديناميكيات التفاعل ومحرك أساسي للأزمات، متأرجحة بين الدبلوماسية الناعمة والتدخل العسكري الخشن لحماية مصالحها (الحازمي، 2021م، ص58)

أولا: الدبلوماسية الإثيوبية وإدارة الصراعات الإقليمية:

(1) الهيمنة الإثيوبية على منظمة إيقاد وتوظيفها لخدمة الأجندة الإقليمية لأديس أبابا: نجحت إثيوبيا في تحويل "إيقاد" بعد إعادة هيكلتها عام 1996م إلى أداة أمنية تخدم مصالحها، مستغلة استضافتها لمقر الاتحاد الأفريقي لفرض هيمنة مطلقة على صنع القرار وتمرير رؤيتها (دردق، 2018م، ص201) ، وقد وظفت المنظمة لإضفاء شرعية على تدخلاتها في الصومال وعزل خصومها مما جعل المجتمع الدولي يعتمد عليها بوابة أساسية للقرن الأفريقي (نشوان، 2025م، ص42). وأثارت هذه الهيمنة شكوك دول كإريتريا والسودان حول حيادية المنظمة مما تسبب بشلل تكتيكي بملفات أخرى (https://www.nytimes.com)

(2) الدور الإثيوبي في الوساطة وإدارة الأزمات السياسية في السودان وجنوب السودان: برزت إثيوبيا وسيطاً ناجحاً بقيادة مفاوضات السلام السودانية وتتويجها باتفاق 2005م، مدفوعة بمنع تدفق الفوضى لأراضيها (شعبان، 2023م، ص135). وتدخلت لحماية دولة جنوب السودان عام 2011م واستضافت

مفاوضات جوبا ونشرت قوات بحفظ السلام في أبيي (الرشيدي، 2020م، ص49).

كما قادت وساطة سريعة عقب الإطاحة بعمر البشير عام 2019م مما يؤكد محورية أديس أبابا بالوساطة الاستراتيجية (الحروي، 2009م، ص14)

(3)استضافة مقر الاتحاد الأفريقي وتوظيف القوة الناعمة لدعم المقاربات الإثيوبية: تستفيد إثيوبيا من استضافة مقر الاتحاد الأفريقي للوصول الدائم لصناع القرار وتقديم نفسها حارساً لإرث التحرر القاري (عبد الواحد، 2022م، ص185) حيث وظفت هذا الوجود لحشد الدعم بملف سد النهضة عبر شعار الحلول الأفريقية وتحييد الضغوط الدولية، رغم اتهامات بعض الدول لها بتسييس لجان السلم والأمن (عبد الواحد، 2022م، ص185)

ثانيا: الحرب الإثيوبية– الإريترية (1998 – 2000م) وتداعياتها الإقليمية:

(1) :أسباب اندلاع الحرب: النزاع الحدودي حول بلدة بادمي والخلافات الاقتصادية والسياسية المكتومة: انفجرت الحرب عام 1998م بسبب نزاع حدودي حول بلدة بادمي، خفيةً لتراكمات خلافات اقتصادية وسياسية مكتومة .(http://diiradda.blogspot.com) وتمثلت الجذور في إصدار أسمرا لعملتها "الناكفا" عام 1997م ورفض إثيوبيا التعامل بها إلا بسعر العالم، إضافة للخلافات حول استخدام الموانئ والصراع على زعامة القرن الأفريقي (2) .(http://diiradda.blogspot.com) المسار العسكري للحرب والجهود الدبلوماسية الدولية الصعبة المؤدية لاتفاقية الجزائر عام 2000م: اتسم المسار العسكري بحرب خنادق مكلفة، نجح الجيش الإثيوبي خلالها بتفوقه الديموغرافي في استعادة بادمي والتوغل داخل إريتريا (شعبان، 2023م، ص145). وتزامنت مع جهود دولية وأفريقية مضنية أجبرت الطرفين على توقيع وقف إطلاق النار في يونيو 2000م واتفاقية الجزائر للسلام في ديسمبر (شعبان، 2023م، ص146 (3) .(التداعيات الجيوسياسية والأمنية للحرب على توازنات القوى وتحالفات القرن الأفريقي: خلفت الحرب قطيعة تامة وتحول الحدود لجبهة عسكرية مستنزفة وحرب بالوكالة، وانعكست على الصومال بدعم إريتري للفصائل المناهضة لإثيوبيا (محمد، 2012م، ص78)

ودَفعت إثيوبيا مجلس الأمن لفرض عقوبات على أسمرا عام 2009م، واستنزفت موارد الدولتين حتى وقع آبي أحمد اتفاق السلام عام 2018م (الحروي، 2009م، ص57)

ثالثا: التدخل العسكري الأثيوبي في الصومال 2006م ودوره في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية:

(1) دوافع التدخل الإثيوبي: صعود اتحاد المحاكم الإسلامية والمخاوف الأمنية والاستراتيجية لأديس أبابا: شكل صعود اتحاد المحاكم الإسلامية عام 2006م تهديداً وجودياً لإثيوبيا، خصوصاً مع تبني طموحات استعادة إقليم أوغادين (عبد الواحد، 2022م، ص280). ومع تلقي المحاكم دعماً إريترياً، تدخلت إثيوبيا عسكرياً بشكل استباقي لحماية الحكومة الانتقالية وبدعم لوجستي أمريكي للحرب على الإرهاب (الحروي، 2009م، ص65)

(2)سير العمليات العسكرية والإطاحة بالمحاكم الإسلامية وتأسيس الوجود العسكري الإثيوبي المباشر:

انطلقت العمليات ديسمبر 2006م بنجاح الجيش الإثيوبي بتشتيت المحاكم ودخول مقديشو وتنصيب الحكومة الانتقالية، بينما لجأت المحاكم لحرب العصابات (محمد، 2012م، ص63).

وتحول الوجود العسكري لتواجد مستنزف أثار انتقادات محلية مما دفع لنقل المسؤولية لبعثة "أميسوم" الأفريقية عام 2007م مع احتفاظ أديس أبابا بنفوذ عسكري دائم (عبد الواحد، 2022م، ص64)

(3) .النتائج الجيوسياسية للتدخل: ظهور حركة الشباب وإضعاف الصومال وتكريس الهيمنة الإثيوبية: نتج عن التدخل تفتت المحاكم وصعود حركة الشباب المتطرفة، واستمرار حالة الضعف والتشظي في مقديشو عبر رعاية نظام فيدرالي هش (الحروي، 2009م، ص97). ووكرس التدخل مكانة إثيوبيا قوة إقليمية مهيمنة تعتمد عليها واشنطن وأوروبا لإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب (شعبان، 2023م، ص153)

المحور الرابع: تقييم الدور الإقليمي الإثيوبي :

يمثل تقييم الدور الإقليمي لإثيوبيا في القرن الأفريقي محطة بالغة الأهمية للوقوف على الحصيلة الاستراتيجية لسياساتها منذ عام 1995م، فبين الطموح والواقع الداخلي المعقد رسمت مساراً ديناميكياً ترك بصمات واضحة على معادلات الأمن، متكاملاً مع المحددات الجغرافية والديموغرافية والسياسية (زاند، 2025م، ص70)

أولا: النجاحات التي حققتها إثيوبيا في تعزيز نفوذها:

(1) :المأسسة الدبلوماسية والهيمنة على المنظمات الإقليمية (الاتحاد الأفريقي والإيقاد): نجحت إثيوبيا في مأسسة نفوذها وتوظيف المنظمات الإقليمية لخدمة أجندتها، مستغلة استضافة مقر الاتحاد الأفريقي لصياغة المبادرات بما يتوافق مع مصالحها (زاند، 2025م، ص71). وتجلى ذلك في هيمنتها على "الإيقاد" لإدارة الأزمات في السودان وجنوب السودان والصومال، وتوليتها مناصب قيادية أتاحت لها التحكم بمسارات الوساطة وتوفير شرعية دبلوماسية كبرى (عبد الله، 2020م، ص155)

(2)بناء شبكة الاعتماد الاقتصادي المتبادل والربط البنيوي مع الجوار: ترجمت إثيوبيا دبلوماسيتها التنموية عبر ربط بنيوي وللوجستي مع الجوار، محولة قوتها الاقتصادية إلى قوة ناعمة ترتبط بها مصالح الدول المجاورة (شعبان، 2023م، ص154). ويعد تصدير الطاقة الكهربائية الرخيصة لكينيا وجيبوتي والسودان أحد أبرز النجاحات الاستراتيجية، متكاملاً مع ممرات النقل والسكك الحديدية لخلق مصالح متبادلة متجذرة (شعبان، 2023م، ص154)

(3)الاعتراف الدولي بإثيوبيا ركيزةً للأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب: نالت إثيوبيا نجاحات بتقديم نفسها شريكاً أمنيا لا غنى عنه لمكافحة الإرهاب، يحظي بتأييد أمريكي وأوروبي ودولي عبر توظيف عقيدتها القتالية لمهام معقدة (زاند، 2025م، ص75). وأسهم انخفاضها العسكري في الصومال بترسيخ صورتها حارساً للأمن مما رتب تدفق مساعدات عسكرية وفنية وفرت لها مظلة حماية دولية (زاند، 2025م، ص75)

ثانيا: التحديات والقيود الداخلية والخارجية:

(1)الهشاشة البنيوية للفيدرالية العرقية وتصاعد الصراعات الداخلية المتفجرة: تقف الهشاشة البنيوية خطراً يقيد النظام ويهدد بتقويض دوره الإقليمي؛ فقد خلقت الفيدرالية العرقية قنابل موقوتة بتحول التنافس القومي لصراعات مسلحة تهدد كيان الدولة (دردق، 2018م، ص202). وأدت الحروب الأهلية والاضطرابات لاستنزاف موارد الدولة وإجبار الحكومة على سحب قوات حفظ السلام مما ترك فراغات أمنية استغلتها الجماعات المتطرفة لتتحول إثيوبيا لبؤرة قلق (دردق، 2018م، ص202)

(2) معضلة الدولة الحبيسة والاعتماد اللوجستي الحرج على ممرات الجوار وموانئه: يشكل الحصار الجغرافي قيداً استراتيجيا يكبّل طموحات إثيوبيا، وتظل تجارتها الخارجية وأمنها تحت رحمة ممرات الجوار كشعرة أمنية واقتصادية خطيرة (عبد الواحد، 2022م، ص320). فالاعتماد على ميناء جيبوتي يضع اقتصادها تحت ضغط الرسوم الباهظة والتقلبات مما دفعها لتبني سياسات اندفاعية أوقعتها في فخ التوترات مع الحكومات الأخرى (شعبان، 2023م، ص155)

(3) المخاوف الإقليمية المتنامية والتحالفات المضادة لمواجهة الأطماع التوسعية الإثيوبية: يواجه الدور الإثيوبي قيوداً خارجية بتشكل تحالفات مضادة لاحتواء طموحاتها وحماية موازين القوى، بعدما رأت القوى الإقليمية في صعودها نزعة هيمنة واضحة (زاند، 2025م، ص85).

ويظهر ذلك في التقارب المصري السوداني وتوقيع اتفاقيات دفاع مشترك لمواجهة التصلب المائي، وامتداد التحالفات للصومال وإريتريا لفرض عزلة دبلوماسية نسبية على أديس أبابا (زاند، 2025م، ص85)

ثالثا: أثر الدور الإثيوبي على استقرار القرن الأفريقي:

(1) إثيوبيا عاملٌ محفزٌ للاستقطاب السياسي وبناء المحاور الجيوسياسية الصفرية: أسهم الدور الإثيوبي في تحويل القرن الأفريقي لمنطقة استقطاب عبر مواقف صفرية لا تترك مساحة للتسويات مما دفع القوى الإقليمية لتبني مواقف مضادة وحادة (الحروي، 2009م، ص98). وأدى تصلب سد النهضة لفرز دول المنطقة لمحاور متصارعة، تلاشت معها مساحات الوساطة النزيهة وأدى لشلل تام في عمل المنظمات الإقليمية كالإيقاد وزيادة احتمالات المواجهة (الحروي، 2009م، ص98)

(2)تداعيات التدخلات العسكرية الإثيوبية على سيادة الدول المجاورة (الصومال أنموذجًا): تركت التدخلات الإثيوبية آثارها العميقة على سيادة جاراتها واستقرارها، وأدت عملياتها الخشنة لمأسسة الضعف والتشظي السياسي في المحيط الجغرافي (الرشيدي، 2020م، ص122).

ويقف النموذج الصومالي شاهداً بتسبب اجتياح 2006م بتدمير البنية الهشة وتوفير بيئة صعود لحركة الشباب، إضافة لتوقيع مذكرات تفاهم منفردة مع أقاليم انفصالية كأرض الصومال كضربة لسيادة الدولة (الرشيدي، 2020م، ص122)

(3)مستقبل الاستقرار الإقليمي في ظل التنافس الدولي والصعود والهبوط الجيوسياسي لإثيوبيا: يتأرجح

مستقبل الاستقرار بين سيناريوهات مرتبطة بمسار الصعود والهبوط الجيوسياسي لإثيوبيا في ظل تدافع دولي محموم للسيطرة على الممرات (علي، 2024م، ص109). فسيناريو الانكفاء الناجم عن تفكك الدولة سيدخل المنطقة بفوضى أمنية شاملة وفراغ استراتيجي، وتتدفق موجات لجوء تزعزع الاستقرار وتدفع القوى الدولية للتدخل المباشر (علي، 2024م، ص109)

الخاتمة:

شهدت منطقة القرن الأفريقي عبر تاريخها الحديث تحولات جيوسياسية بالغة التعقيد، مثلت فيها إثيوبيا نقطة الارتكاز والمحرك الأساسي لمعادلات الأمن والاستقرار الإقليمي، فقد جاءت هذه الدراسة لتقدم تحليلًا منهجيًّا عميقًا للأبعاد المحدِّدة لمحددات والأبعاد التي تصنع الدور الإقليمي الإثيوبي في مرحلة ما بعد عام 1995م، وهي المرحلة التي أعادت فيها إثيوبيا صياغة هويتها السياسية وبنيتها الدستورية، واتَّضح من مناقشة المحاور المختلفة أن السياسة الخارجية الإثيوبية لم تكن نتاج صدفة أو تحركات عشوائية بل تأسست على عقيدة براغماتية صارمة حاولت بشتى السبل تطويع البيئة الإقليمية المحيطة لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة الهشاشة الأمنية الملازمة لبنيتها المحلية، وركَّزت الورقة على تتبع الروابط العضوية الوثيقة بين بنية النظام الفيدرالي العرقي الداخلي وبين مخرجات السلوك الدبلوماسي والعسكري لإثيوبيا في محيطها المباشر، وتبين أن صعود النفوذ الإثيوبي وهبوطه يرجع في جوهره إلى جدلية العلاقة بين مقومات القوة الشاملة التي تمتلكها الدولة وثغرات الانكشاف الجغرافي والأمني التي تعاني منها، فالطموح الجارف لقيادة القرن الأفريقي والتحول إلى قوة هيدرو– سياسية وطاقية مهيمنة عبر مشاريع عملاقة كسد النهضة، كان يصطدم دائما بسقف معضلة الدولة الحبيسة وحتمية الاعتماد اللوجستي الحرِج على موانئ دول الجوار وممراتها مما خلق حالة ديمومة من القلق الاستراتيجي لدى صانع القرار الإثيوبي، وينتهي هذا البحث إلى تقديم رؤية تقييمية شاملة ومستقبلية تضع الدور الإقليمي الإثيوبي في ميزان الحصاد الاستراتيجي الفعلي ومآلاته على استقرار القرن الأفريقي. إن الحصيلة التحليلية تؤكد أن إثيوبيا نجحت في مأسسة نفوذها الخارجي، وتوظيف المنظمات الإقليمية لخدمة أجندتها لفترات طويلة، إلا أن هذا النجاح ظل مهددا بالانفجار من الداخل نتيجة التصدعات العرقية والحروب الأهلية المتكررة، ويقودنا هذا الواقع إلى استنتاج أن مستقبل الدور الإقليمي الإثيوبي سيبقى معلقًا بين قدرة الدولة على إعادة بناء عقدها الاجتماعي الداخلي وتأمين جبهتها المحلية وبين مراجعة سياساتها الهجومية وتبنِّي نهج تعاوني حقيقي يحترم سيادة الدول المجاورة ويضمن بناء منظومة أمن إقليمي مشتركة.

الإجابة عن إشكالية الدراسة:

تمحورت إشكالية الدراسة حول تساؤل جوهري يتعلق بمدى قدرة الدولة الإثيوبية على صياغة وممارسة دور إقليمي قيادي ومستدام في منطقة القرن الأفريقي في ظل التناقض البنيوي القائم بين طموحاتها الاستراتيجية الخارجية الهادفة للهيمنة وبين تحديات الانكشاف الجغرافي والاضطرابات السياسية والعرقية

المتفجرة في بيئتها الداخلية، وللإجابة عن هذا التساؤل يتضح من تحليل محاور الدراسة الأربعة أن إثيوبيا تمكنت بالفعل من بناء وتأسيس نفوذ إقليمي ثقيل ومهيمن عبر استغلال مقوماتها الديموغرافية ونموها الاقتصادي المتسارع وتفوقها العسكري، إلا أن هذا الدور يفتقد لعناصر الاستدامة والاستقرار ويظل محاصرا بحدود القوة الصلبة والهشاشة المحلية الملازمة لبنية الدولة.

وتكمن الإجابة الواقعية عن الإشكالية في أن السلوك الإقليمي الإثيوبي محكوم بمعادلة تصدير الأزمات والبحث عن الشرعية، فكلما واجهت الحكومة المركزية في إثيوبيا تصدعات عرقية داخلية ناتجة عن عيوب الفيدرالية الإثنية لجأت إلى تبني استراتيجية دبلوماسية، سياسات خارجية هجومية ومندفعة (مثل الملء الأحادي لسد النهضة أو توقيع اتفاقيات منفردة للحصول على موانئ) لحشد الدعم الشعبي الداخلي وتأجيل الانفجار المجتمعي، جعل هذا الاعتماد المتبادل بين الداخل والخارج من السياسة الخارجية الإثيوبية أداة وظيفية لخدمة بقاء النظام الحاكم أكثر من كونها استراتيجية واعية لبناء منظومة أمن إقليمي مستقرة ومقبولة من دول الجوار مما يفسر تذبذب هذا الدور وتراجعه الحاد فور اندلاع أي حرب أهلية محلية.

كما أظهرت الدراسة في إجابتها عن الإشكالية أن أزمة فقدان المنافذ البحرية تمثل العقب الأخيل أو نقطة الضعف القاتلة التي تحول دون تحوُّل إثيوبيا إلى قوة إقليمية مستقرة وقائدة بقرارها السيادي المطلق، فالجغرافيا الحبيسة فرضت على إثيوبيا انكشافا لوجستيا حرجا جعل اقتصادها وأمنها القومي رهنا للممرات الدولية ودول الجوار، وحينما حاولت إثيوبيا كسر هذا الحصار الجغرافي عبر القوة الخشنة أو مذكرات التفاهم الأحادية والمثيرة للجدل ولدت تحركاتها مخاوف وجيوشا من الريبة لدى جاراتها مما تسبب في إنتاج تكتلات إقليمية ومحاور مضادة تهدف لاحتوائها وإضعافها وبذلك تحوَّلت محاولات الانعتاق الجغرافي الإثيوبي إلى سبب رئيسي لتكريس عدم الاستقرار وتعميق عزلتها الاستراتيجية.

كما أن إثيوبيا تمتلك بالفعل مؤهلات المقدرة على ممارسة الدور الإقليمي ولكنها تفتقر إلى بيئة الأمان والمشروعية، ويظلُ دورها الإقليمي دورًا مأزوما يراوح مكانه بين فرض الهيمنة المؤقتة عبر أدوات البطش العسكري والمأسسة الدبلوماسية (في الاتحاد الأفريقي والإيقاد) وبين الانكفاء الاضطراري والضعف الشديد فور انفجار الصراعات العرقية في أقاليمها الحيوية كـ التيغراي والأمهرا والأورومو وبالتالي، فإن الإجابة النهائية تقر بأن الدور الإقليمي الإثيوبي في شكله الحالي هو عامل محفز للاستقطاب السياسي والصراعات الصفرية ولن يتحول إلى دور قيادي مستدام ومقبول إلا إذا نجحت إثيوبيا في حل معضلة الهوية الوطنية داخليا، واستبدلت استراتيجية الهيمنة الأحادية بنموذج الشراكة الإقليمية الشاملة التي تحترم سيادة الدول الجارة.

أبرز النتائج :

(1) ارتبطت صياغة السياسة الخارجية الإثيوبية بعد عام 1995م ارتباطا شرطيا وعضويا بمتطلبات الاستقرار الداخلي وحماية بقاء النظام الفيدرالي الحاكم.

(2) مثَّلَ تحوُّل إثيوبيا إلى دولة حبيسة بعد استقلال إريتريا الصدمة الجيوسياسية الأكبر التي وجهت السلوك الدبلوماسي والعسكري الإثيوبي نحو التفتيش المستمر عن منافذ بحرية بديلة.

(3) نجاح الفلسفة البراغماتية لـــــلدبلوماسية التنموية في تحويل التحركات الخارجية الإثيوبية إلى أداة إنتاجية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحديدا الصينية وتمويل مشاريع البنية التحتية.

(4) أسهم نموذج الفيدرالية العرقية الذي أسسه دستور 1995م في مأسسة الانقسامات المجتمعية، وتوليد حروب أهلية استنزفت الموارد العسكرية والاقتصادية للدولة، وحدَّت من فاعلية دورها الإقليمي.

(5) مكَّن توظيف الميزة الجغرافية منبعًا رئيسًا للأنهار الدولية وعبر مشاريع استراتيجية، كسد النهضة إثيوبيا من فرض واقع هيدرو– سياسي جديد، وتحويل الطاقة إلى أداة نفوذ وضغط إقليمي.

(6) منحت الشـــراكة الأمنية الاســـتراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب إثيوبيا غطاء سياسيا ودبلوماسيا دوليا لتمرير تدخلاتها العسكرية الاستباقية في الساحة الصومالية.

(7) تمثِّلُ العلاقات الإثيوبية– الجيبوتية نموذجا للتحالف الجغرافي الحتمي والاعتماد اللوجســـتي المتبادل، حيث تشكل إثيوبيا السوق الأساسي للموانئ، وتشكل جيبوتي الرئة التجارية لأديس أبابا.

(8) يعودُ اتســـام العلاقات الإثيوبية– الســـودانية بالتقلبات الحادة والتحولات المفاجئة إلى تداخل ملفات النزاعات الحدودية في منطقة الفشقة مع التباينات السياسية تجاه تشغيل سد النهضة.

الاستنتاجات:

(1) أن الأمن القومي والســـياســـة الخارجية لإثيوبيا هما المرآة الدقيقة التي تنعكسُ عليها التفاعلات وصراعات السياسة المحلية، حيث يتحدد حجم الانخراط الإقليمي ونوعه، لإثيوبيا طرديا بمدى تماسك أو تشظي جبهتها الداخلية العرقية.

(2) تظل قضية الوصول إلى البحر الأحمر وتأمين منفذ بحري دائم وسيادي تمثل المحرك الجيوسياسي الأقوى والأكثر حساسية للدولة الإثيوبية، وتتجاوز في أهميتها الحسابات الاقتصادية المؤقتة لتصبح قضية وجود أمني واستراتيجي للدولة.

(3) أن التفوق العسكري والتدخلات المسلحة الاستباقية (كما في الصومال) قد تحقق مكاسب أمنية تكتيكية وسريعة، لكنها تفشل تماما في بناء نفوذ إقليمي مستدام ومقبول شعبيا؛ بل تولد تحالفات ومحاور مضادة.

(4) إن تحقيق معدلات نمو اقتصادي متسارعة وتشييد مشاريع استراتيجية عملاقة (كسد النهضة) لا يشكلان ضمانة كافية لاستقرار الدولة أو فرض هيمنتها الإقليمية، ما لم يصاحب تلك الجهود بناء نظام سياسي محلي يستوعب التعددية العرقية ويمنع الحروب الأهلية.

(5) يظهر السلوك الإثيوبي عبقرية براغماتية في المناورة الدولية عبر استبدال الدعم الغربي المشروط بملفات حقوق الإنسان بتغلغل اقتصادي صيني غير مشروط وحماية دبلوماسية روسية وخليجية مما يمنحها هامش مناورة واسعا في أوقات الأزمات.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1. أدجور موني، ساهيد (2018م) **تاريخ إثيوبيا– ترجمة مصطفى مجدي الجمال**، القاهرة: الأنجلو المصرية.

2. الحازمي، ناصر عابد (2021م) **الصراع الإثيوبي مع دول الجوار**، جدة: دار حافظ.

3. الحروي، طارق (2009مم) **مستقبل السياسة الإثيوبية في القرن الأفريقي**– القاهر: الأنجلو المصرية.

4. دردق، مصـــطفى(2018م) **مســـارات التغيُّر في العلاقات الإثيوبية وانعكاســـاتها على القرن الأفريقي**، بيروت: دار صادر.

5. الرشيدي، تامر عمل (2020م) **تاريخ إثيوبيا الحديث**– بيروت: دار صادر.

6. زاند، نشوان محمد (2025م) **تاريخ إثيوبيا الحديث**، بيروت: دار صادر.

7. زاهر– رياض (2019م) **تاريخ إثيوبيا، القاهرة:** الأنجلو المصرية.

8. الشرقاوي، محمد (2019م) **تاريخ إثيوبيا الحديث، القاهرة:** الأنجلو المصرية.

9. شعبان، ماهر محمد (2023) **تاريخ دولة إثيوبيا**– الإسكندرية: المعارف.

10. عبد الله– إبراهيم على (2020م) **الصراع الصومالي الإثيوبي**– الرياض: العبيكان.

11. عبد الواحد، أيمن أحمد عبد الفتاح (2022م) **(العلاقات الإثيوبية في التاريخ الحديث**– القاهرة: دار التعليم الجامعي.

12. علي، محمود محمد (2024م) **لماذا اشتدت الحرب في تيغراى بإثيوبيا؟**– القاهرة : لأنجلو المصرية.

13. الكريم، رضا عوض (2020م) **إثيوبيا ، والقرن الأفريقي بيروت: دار صادر.**

14. كنباش، محمد فتيني (2018م) **الصراع في إثيوبيا**، مجلة الجامعة الوطنية اليمنية ع 9 ص 31–61.

15. محمد، عبد الله إدريس (2012م) **أريتريا بركان القرن الأفريقي**– جدة: دار حافظ.

16. أحمد، محمد عبد الله(2018) **الدور الإقليمي لإثيوبيا، مجلة الجامعة الوطنية اليمنية**، المجلد 12، العدد 2.

17. محمود، إبراهيم حسن، (2020) **الهيمنة الإقليمية في القرن الإفريقي**، مجلة جامعة القاهرة، المجلد 45، العدد 1.

18. العتيبي، خالد عبد الرحمن(2022) **السياسة الخارجية الإثيوبية والدور الإقليمي**، مجلة الجامعة الوطنية اليمنية، المجلد 14، العدد 3.

19. حســـن، محمود مصـــطفى(2024) **الصـــراع الإقليمي ودور إثيوبيا في القرن الإفريقي**، مجلة جامعة القاهرة، المجلد 48، العدد 2.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- New View of Ethiopia, Jane Perlez, The New York Times, 31/05/1991 ,https://www.nytimes.com/1991/05/31/world/new-view-of-ethiopia.html

2- Diiradda, Muxuu Salka ku Hayaa Qalalaasaha Siyaasadeed ee Itoobiya ,?Diiradda, 24/02/2018 ,http://diiradda.blogspot.com/2018/02/muxuu-salka-ku-hayaa-qalalaasaha.htm